



# العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 208 - May 2018

العدد 208 - مايو (أيار) 2018



## العملات المشفرة

## "بيتكوين" (BITCOIN) وأخواتها

- مجالات ومتطلبات تطوير التجارة العربية  
البيئية من خلال التجارة الإلكترونية
- آفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط  
وشمال إفريقيا

- قضايا تستحق الاهتمام لتحرير التجارة  
العربية البيئية في الخدمات
- اقتصادات توليد الطاقة من النفايات  
والخلفات في العالم العربي



بنك بيروت

Bank of Beirut

معكم لأبعد حدود

70 فرعاً في لبنان

16 فرعاً في أستراليا

3 فروع في أوروبا

5 فروع في سلطنة عمان

3 مكاتب تمثيلية

نذهب بعيداً لنوقّر لكم تجربة مصرفية فريدة  
بنك بيروت معكم إلى أبعد حدود.

www.bankofbeirut.com

٧/٢٤ خدمة الزبائن

١٢٦٢ | +٩٦١ ٥ ٩٠٥ ٢٦٢

لبنان | أستراليا | المملكة المتحدة | ألمانيا | سلطنة عمان | قبرص | الإمارات العربية المتحدة | نيجيريا | غانا





# اتحاد الغرف العربية

## نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

## أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

## رؤيته

أن يكون الإتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

## رسالته

أن يكون:

• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

## أهدافه

- تتمثل أهداف الإتحاد الرئيسية في الآتي:
- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

## أنشطته

نشاطات الإتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

# أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس  
الفخري  
عدنان القَصَّار

الرئيس

العين نائل رجا الكباريتي  
رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة الأردن



النائب الثاني للرئيس  
محمد شقير

رئيس اتحاد غرف التجارة  
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس  
محمد عبده سعيد

رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية  
الصناعية اليمينية



سمير ماجول  
رئيس الاتحاد التونسي  
للصناعة والتجارة  
والصناعات التقليدية



سمير ناس  
رئيس غرفة تجارة  
وصناعة البحرين



محمد الرميشي  
رئيس اتحاد غرف  
التجارة والصناعة  
في دولة الإمارات



م. أحمد الراجحي  
رئيس مجلس الغرف  
السعودية



يوسف دواله  
رئيس غرفة  
تجارة جيبوتي



محمد العيد بن عمر  
رئيس الغرفة الجزائرية  
للتجارة والصناعة



محمد جامع  
رئيس غرفة تجارة  
الصومال



محمد غسان  
القلاع  
رئيس اتحاد غرف  
التجارة السورية



سعود البرير  
رئيس اتحاد عام  
أصحاب العمل  
السوداني



خليل رزق  
رئيس اتحاد الغرف  
التجارية والصناعية  
والزراعية الفلسطينية



جعفر الحمداني  
رئيس الاتحاد العام  
للمغرب التجارية  
العراقية



قيس اليوسف  
رئيس مجلس ادارة  
غرفة تجارة وصناعة  
عُمان



الاتحاد العام  
لغرف التجارة  
والصناعة والزراعة  
في ليبيا



علي ثنيان الغانم  
رئيس مجلس إدارة  
غرفة تجارة وصناعة  
الكويت



الشيخ  
خليفة آل ثاني  
رئيس غرفة تجارة  
وصناعة قطر



أحمد باب ولد أعلى  
رئيس غرفة التجارة  
والصناعة والزراعة  
الموريتانية



المصطفى أمهال  
رئيس جامعة الغرف  
المغربية للتجارة  
والصناعة والخدمات



أحمد الوكيل  
رئيس الاتحاد العام  
للمغرب التجارية  
المصرية



شاهين علي شاهين  
الأمين العام المساعد



خالد محمد حنفي  
الأمين العام



## المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في خطط التنمية الاقتصادية العربية



لأي شخص يريد تأسيس مشروع صغير أو متوسط، خصوصاً بين الشباب الذين يملكون الكثير من الحماس والاندفاع. وتزداد الصعوبة عندما يكون القرض من دون ضمان أو كفالة. وقد يؤدي هذا الحماس إلى غض النظر عن أهمية العوامل الأخرى التي تلعب دوراً حاسماً في نجاح المشروع أو فشله، وفي مقدمها جدوى المشروع. وهذا يعني أن الحصول على قرض يتطلب تقديمه على أساس دراسة جدوى تبين أن المشروع له مستقبل تسويقي في المكان الذي يراد إنشاؤه فيه، وأن لا مشروعات مشابهة قائمة تعاني من ضعف الطلب عليها.

وعانت دول عدة نامية ولا تزال من هذه المشكلة، إذ يتم الاقتراض لافتتاح مشروع صغير من دون دراسة جدوى لجذواه في المكان الذي يراد القرض لأجله، وإذ بالمقترض يفاجأ، بعدما يبدأ المشروع، بأن في الشارع ذاته أو المنطقة التي افتتح فيها مشروع، مشروعات سبقته تنتج الشيء ذاته وتعاني أصلاً من ضعف الطلب عليها. ولأن غالبية الذين يلجأون إلى تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة وحتى متناهية الصغر هم من المبتدئين اللذين لم يمارسوا نشاطات ناجحة في السابق، فإن مساعدتهم لا تكون بتوفير التمويل بشروط معقولة فقط، وإنما هم بأشد الحاجة إلى المعونات الفنية.

وتشير تجارب الدول التي نجحت في تكوين قطاع مستدام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى أهمية المعونات الفنية التي ترشد أصحاب المشروعات إلى كيفية زيادة تنافسيتهم والاهتمام بالجودة والمحافظة على البيئة. ولأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يفترض بها أن تعمل للسوق المحلية فقط وإنما أن تكون لها أهداف تصديرية، تزداد الحاجة هنا إلى المعونات الفنية. وهناك الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية التي تمتلك الخبرة الطويلة في هذا المجال وتمكن الاستعانة بها. كما أظهرت تجارب الدول التي نجحت في هذا النوع من المشروعات، أن التكامل بينها، أي عندما يصب إنتاج بعضها في البعض الآخر، يجعلها أكثر استدامة مما لو تبقى مشاريع منفردة لا يرتبط بعضها ببعض.

من هذا المنطلق، يبدو أن تكوين قطاع ناجح ومستدام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يزيد الإنتاج المحلي ويخلق فرص عمل، ويمثل استراتيجية تنمية ولا يمكن تركه لمبادرات فردية أو أكاديمية، ولقيام مصارف بتوفير تمويل بشروط سهلة. ولكن يجب أن يقوم على مجموعة سياسات تنفذها الحكومة كحزمة واحدة لا كسياسات متفرقة قد تنتهي بمناهضة بعضها للبعض الآخر.

العين نائل رجا الكباريتي  
الرئيس

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول المتقدمة، كذلك أصبح الاهتمام بالمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر هدفاً للكثير من الدول النامية وحتى الصناعية، لقدرة هذه

المشروعات على زيادة النمو وخلق فرص عمل خصوصاً للشباب. وتشير دراسة صادرة عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الرسمية) تساهم في 33 % من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النامية، كما أنها تساهم بما يصل إلى 45 % من فرص العمل. وترتفع هذه الأرقام بشكل ملحوظ عند إضافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي. أما في البلدان ذات الدخل المرتفع، فتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 64 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتؤمن 62 % من فرص العمل.

وفي الواقع، فإن غالبية مؤسسات الأعمال في المنطقة العربية هي إما مشروعات متناهية الصغر، صغيرة، أو متوسطة الحجم. ويقدر عددها بما بين 19 إلى 23 مليون مؤسسة (رسمية وغير رسمية)، وتشمل ما بين 80 إلى 90 % من إجمالي الأعمال في معظم البلدان العربية.

وبحسب دراسة لـ "الإسكوا"، تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 99 % من جميع مؤسسات القطاع الخاص غير الزراعي في مصر. وفي الكويت، تشغل تلك المشروعات 90 % من القوى العاملة في القطاع الخاص. وفي لبنان، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 95 % من عدد المؤسسات وتؤمن نحو 90 % من الوظائف. وفي الإمارات العربية المتحدة، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 94 % من المشروعات الاقتصادية في البلاد وتوظف حوالي 62 % من القوى العاملة.

وهكذا، تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيسياً في اقتصادات العالم العربي. ولكن محدودية فرص الحصول على التمويل يمنع تلك المشروعات من إطلاق إمكاناتهم الكاملة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها.

ولا شك في أن توافر التمويل يعتبر عاملاً في غاية الأهمية بالنسبة

## Creating a Better Global Trade System



100

## تعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية



82

## مجالات ومطالبات تطوير التجارة العربية البينية من خلال التجارة الإلكترونية



32

## قضايا تستحق الاهتمام لتحرير التجارة العربية البينية في الخدمات



21

## فهرس المحتويات

### اقتصاد عربي

أفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

74

### اجتماعات

■ اجتهاء لجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

78

■ تعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية

82

85

أخبار

### موضوع الغلاف

العملات المشفرة: "بيتكوين" (BITCOIN) وأخواتها

9

### تجارة

قضايا تستحق الاهتمام لتحرير التجارة العربية البينية في الخدمات

21

مجالات ومطالبات تطوير التجارة العربية البينية من خلال التجارة الإلكترونية

32

### طاقة

■ اقتصادات توليد الطاقة من النفايات والمخلفات في العالم العربي

55



العدد 208 - أيار (مايو) 2018  
Issue No. 208 May 2018

## العمران العربي

تصدر عن  
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut  
P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac.org.lb

طباعة: شهرص للطباعة والنشر

### SUDAN: ON THE ROAD TO RECOVERY



118

### TUNISIA: A Moderate Rebound Despite Challenges



110

### Trade: Creating a Better Global Trade System

100

### Focus on an Arab economy:

### TUNISIA: A Moderate Rebound Despite Challenges

110

### SUDAN: on the road to recovery

118

# BRITE

## بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكونوميكا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجتك أكنت أكاديميا أم باحثا أم متخصصا.

قم بزيارة [brite.blominvestbank.com](http://brite.blominvestbank.com) لمعرفة المزيد.